وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

" كتاب دورى رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٨ "

.....

بمناسبة صدور القرار الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ٢٠٠٧ بانشاء صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية يتبع الوزير المختص بشئون البحث العلمى .

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتباراً من ٢٠٠٨/٤/١ ما يلى :-

انشاء وحدة حسابية جديدة باسم :-	الرقم الكودى
(الوحدة الحسابية لصندوق العلوم والتنمية التكنولوجية)	١٠٩٠٥٠١٠٤
تتبع الوزير المختص بشئون البحث العلمى	

[موازنة هيئات خدمية]

تحريرا في : ٢٤/ ٤ /٢٠٠٨

(أ.ع قطاع الحسابات والمديريات المالية)

رئيـــس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

" محاسب/ حمدى عبد الرؤوف ابراهيم "

وزارة الماليه
رئيس الادارة المركزية
لحسابات الحكومة

كتاب دورى رقم (٨ ٢) لسنة ٢٠٠٨

الحاقا للكتب الدورية أرقام ٩٧ لسنة ٢٠٠٧ ، ٥٢ لسنة ٢٠٠٤ ، ٢٠ لسنة ٢٠٠٤ ، ١٣ لسنة ٢٠٠٣ ، ٩٦ لسنة ١٩٦٦ وموافقة مجلس الوزراء بجلسته بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٧ على ضرورة الزام كافة الجهات الادارية بالدولة باخطار مصلحة الضرائب بما يتقرر صرفه من تعويضات نزع الملكيه لتتولى المصلحه بالتالى ابلاغ الجهه بما يكون مستحقالها طرف مستحقى تلك التعويضات لخصمها لحساب مصلحة الضرائب .

توجه هذه الادارة المركزية نظر كافة الوزارات والمصالح الحكومية والاجهزة المستقلة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة إلى مراعاة صرف الكفالات التى لا تزيد قيمتها عن الف جنيه دون الرجوع لمصلحة الضرائب المصرية مع استمرار العمل بباقى ما جاء بالكتاب الدورى رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٤ .

لذا توجه وزارة المالية نظر السادة المسئولين الماليين بكافة وحدات الجهات الادارية بالدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والجهات الرئاسية وممثلى وزارة المالية بتلك الجهات مراعاة تنفيذ ما تقدم بكل دقة .

٢٠٠٧/٣/

رئيس
الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / حمدى عبد الرؤوف ابراهيم)

وزارة المالية
رئيس الإدارة المركزية
حسابات الحكومة

كتاب دوري رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٨

سبق لهذه الإدارة المركزية أن أصدرت الكتب الدورية أرقام ٩٢ لسنة ٢٠٠٦ ، ١٢٢ لسنة ٢٠٠٦ ، ١٨ لسنة ٢٠٠٧ ، ٤٤ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تنفيذ [illegible] الاعتمادات المستندية لصالح الجهات الحكومية وأسماء البنوك المصرح لتلك [illegible] تنفيذ عملياتها الخارجية عن طريقهم .

وإيماء إلى كتاب بنك الاستثمار القومي رقم ١٧٣٦ بتاريخ ١٠ مارس ٢٠٠٨ والذي تبين منه ان أعمال لجنة خصم الاعتمادات المستندية المشكلة بقرار السيد الأستاذ [illegible] رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الاستثمار القومي رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٦ والتي أوصت بإتاحة الفرصة لجميع البنوك التي ترغب في المشاركة في النظام اذا ما قبلت تطبيق القواعد والإجراءات الخاصة بالنظام كما توضح بالكتب الدورية السابق الإشارة إليها .

وحيث أفاد بنا أبو ظبي الوطني بكتابه لبنك الاستثمار القومي في ٢٠٠٨/٢/١٤ بالموافقة على تطبيق القواعد والإجراءات المصرفية الخاصة بنظام الاعتمادات المستندية .

وعليه فسيتم إضافة اسم بنك أبو ظبي الوطني من ضمن قائمة البنوك المصرح لها بتنفيذ العمليات الخارجية لتلك الجهات والتي وردت بالكتاب الدوري رقم (١٢٢) لسنة ٢٠٠٦ .

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمصلحة والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديري الحسابات ووكلائهم [illegible] مراعاة ما تقدم .

٢٠٠٨/٣/٤

رئيس
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / حمدى عبد الرؤوف [illegible])

رئيس الإدارة المركزية
لحسابات الحكومة

كتاب دوري رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٨

جري العمل علي استخدام أذون التسوية وذلك في حالة المناقلة من باب إلي باب آخر في ذات الحساب للوحدة الحسابية بالبنك المركزي المصري .

ورد لهذه الإدارة المركزية اقتراح البنك المركزي المصري باستبدال تلك النماذج بخطابات معتمدة بتوقيعيين أ ، ب من الجهة كبديل عن النماذج المستخدمة توفيراً للوقت والجهد والتكلفة .

تم دراسة هذا الموضوع في الأمانة الفنية للجنة الدائمة للنظام المحاسبي الحكومي والتي أوصت بالموافقة علي اقتراح البنك المركزي المصري باستبدال دفاتر المناقلة من باب إلي باب آخر في البنك المركزي (أذون التسوية داخل البنك) لضبط حسابات البنك مع الدفاتر الموجودة بالوحدة الحسابية بخطاب موقع بتوقيعين ويكون من أصل وصورة وتحتفظ الوحدة الحسابية بالصورة .

وعلي السادة المسئولين الماليين بوحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة والأجهزة المركزية والمستقلة والسادة مديري المديريات المالية بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديري عموم الحسابات ووكلائهم ضرورة الالتزام بتنفيذ ما تقدم بكل دقة .

تحريراً في : /٤/٢٠٠٨

رئيس
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة
(محاسب / حمدي عبد الرؤوف إبراهيم)